

دكتور محمد بن احمد الصالح

استاذ الفقه بكليات العلوم الشرعية

جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية

النسب

في
نظر الشرع في الإسلام

الْفَقْهُ لِلْإِسْلَامِ

السَّعِير

لله نور السموات والأرض ، يهب الحكمة لمن يشاء من عباده ، فيصيب بها من يشاء ،
ويصرفها عن من يشاء ، وهو أعلم حيث يجعل رسالته .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد مشكاة الهدى ، ومنازة العارفين ، ورائد المفكرين
إلى رحاب المعرفة واليقين برب العالمين ، وعلى آله وصحبه والداعين بهديه إلى يوم الدين .



وبعد . . .

تقوم أحكام الشريعة الإسلامية على رعاية مصلحة الفرد والجماعة ، وذلك بتشريع كل ما فيه منفعة
وخير لهم في العاجل والآجل ، ومنع كل ما فيه ضرر وشر عنهم في الدنيا والآخرة ، ليحقق لهم بذلك السعادة
في الدارين .

ولا تقف رعاية هذه المصلحة عند نوع معين من التشريعات ، بل تمتد فتشمل أحكام العبادات ، والمعاملات
والعقوبات ، والأحوال الشخصية ، والعلاقات الدولية ، وغيرها من أحكام تنظم علاقة الفرد بربه وبغيره
في سائر مجالات الحياة ، فإن هذه الأحكام هدفها وغايتها تحقيق مصلحة الفرد وإسعاده في الدنيا والآخرة .

* الدكتور محمد بن أحمد الصالح - أستاذ الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

■ وتقوم أحكام المعاملات في هذه الشريعة على أساس حرية التعامل في البيع والشراء ، والأخذ والعطاء . وسائر العقود والتصرفات ، ما دام التعامل جارياً بين الناس على وفق ما جاءت به الشريعة من أحكام وقواعد ونظم .

وبناء على هذا المبدأ منعت الشريعة الدولة - ممثلة في ولي الأمر وأعوانه - من القيام بكبت هذه الحرية وتعطيلها . أو تقييدها والحد منها . ما دام التعامل جارياً على الوجه الذي أشرنا إليه آنفاً .

■ ولكن إذا أسيء استخدام هذه الحرية ، وتعسف الناس في استعمال حقوقهم ، لتحقيق المصالح الذاتية لهم ، فخرجت بذلك تصرفاتهم ومعاملاتهم عن السنن المشروع ، فأضرت بالناس ، أو استغلت حاجتهم . فأرهقتهم وأثقلت عليهم حياتهم . فإن الشريعة تبيح للدولة حينئذ أن تتدخل في هذه الحالة ، لحمل الناس على الجادة المستقيمة في تصرفاتهم ومعاملاتهم ، وإلزامهم بالعودة إلى الطريق المشروع الذي لا يضر بأحد . أو يستغل حاجة أحد . أو يعت أهداً . وذلك لأن الشريعة التي قامت على رعاية المصالح وحرية التعامل لا تسمح لمصلحة فرد أو طائفة أن تطغى - في ضوء هذه الحرية - على مصلحة الجماعة فتعطلها ، أو تنقص منها ، أو تقلل من شأنها . وذلك تغليياً لمصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، وترجيحاً للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة

■ ومن الأمثلة الحية على ذلك موقف الشريعة من تسعير السلع والبضائع على التجار . فإن التجار إذا تغالوا في البيع ، فباعوا بأزيد من القيمة الحقيقية لهذه السلع ، وتواطؤوا على ذلك ، أو احتكروا السلع والبضائع وحبسوها عن الناس . ليحملوهم على الشراء بالسعر الذي يريدونه ، فإن الشريعة توجب على ولي الأمر أن يتدخل للحد من حرية هؤلاء التجار . فيقوم بالتسعير العدل الذي لا وكس فيه ولا شطط على أحد من الناس . وذلك رفعا للضرر عن جمهور الأمة .

وفي هذا البحث نعالج هذا الموضوع في خمسة فصول على وجه يتضح منه موقف الشريعة الرائع الذي يحقق مصلحة الأمة . بائعين ومشتريين ، تجاراً ومستهلكين .

■ **ففي الفصل الأول** من هذا البحث نبين معنى التسعير ، وحكمه ، فنذكر آراء الفقهاء وأدلتهم والراجع من هذه الآراء ، ثم نتبع ذلك برأي شيخ الإسلام ابن تيمية في التسعير .

■ **وفي الفصل الثاني** نبين آراء الفقهاء وأدلتهم والراجع منها في أجور العقارات ، وأجور الأشخاص ذوي الحرف والصناعات ، متبعين ذلك برأي شيخ الإسلام ابن تيمية في تسعير هذه الأجور .

■ **وفي الفصل الثالث** نبين حكم البيع بأنقص من سعر السوق ، فنبين آراء الفقهاء وأدلتهم في ذلك وما نراه راجحاً من هذه الآراء .

■ **وفي الفصل الرابع** نتناول بالبحث ما يراه الفقهاء من تنظيمات يجب على ولي الأمر اتباعها عند قيامه

بالتسعير . فنتكلم عن الحالات التي يجب فيها التسعير ، وعن ضرورة الاستعانة بأهل الخبرة في التسعير ، وعن مراقبة ولي الأمر للأسعار والأسواق بصفة مستمرة .

■ **وفي الفصل الخامس** نبين ما يراه الفقهاء من تعزيز من يخالف تسعير ولي الأمر بالعقوبة الرادعة . مع بيان العقوبة التعزيرية المقررة في نظام المملكة العربية السعودية .

ثم نختم الموضوع بكلمة موجزة عما انتهى إليه البحث من نتائج .

ونسأل الله تعالى التوفيق والسداد .



د. محمد بن أحمد السعيد

الفصل الأول معنى التسعير وحكمه

يشتمل هذا الفصل على ثلاثة تباحث

- ١- تعريف التسعير
- ٢- حكم التسعير
- ٣- رأي شيخ الإسلام ابن تيمية في التسعير

المبحث الأول تعريف التسعير

المعنى اللغوي للتسعير



الذي يقوم عليه الثمن ، وجمعه : أسعار .

يقال : « أسعروا وسعّروا » إذا اتفقوا على سعر معين

ويقال : « ساعره مساعرة » إذا ساومه على سعر بعينه

ويقال : « له سعر » : إذا زادت قيمته و « ليس له سعر » : إذا أفرط رخصه .

والسعر المحدود : هو الذي لا يقبل المساومة .

وسعر السوق : هو الحالة التي يمكن أن تشتري بها الوحدة أو ما شابهها في وقت ما .

وسعر الصرف : هو سعر السوق بالنسبة لثقود الأمم .



المعنى الاصطلاحي للتسعير

إلزام ولي الأمر - أو من يقوم مقامه - الناس بثمن معين لا يتبايعون إلا به فيمنعون من الزيادة عليه أو النقص عنه عند الضرورة في الطعام وغيره مما يحتاج الناس إليه بحيث يراعي حق الطرفين بالعدل للمصلحة العامة .



فالتسعير في حاضرننا اليوم يعني تدخل الدولة ممثلة في وزارة التجارة أو الغرفة التجارية أو أي هيئة أخرى مختصة في وضع أسعار محددة لسلع معينة أو اكل السلع تكون ملزمة للتجار ، ليس لهم تجاوزها ، وإلا كانوا عرضة للعقاب .



المبحث الثاني حكم التسعين

للعلماء في حكم التسعين عدة آراء منها :

١ القول بالمنع مطلقاً ، وإلى هذا ذهب بعض الشافعية والحنابلة ورواية عن الإمام مالك .



٢ القول بجواز التسعين فيما عدا قوت الآدمي والبهيمة وإليه ذهب متأخرو الزيدية .



٣ القول بجواز التسعين عند إغلاء التجار الأسعار ، وإليه ذهب الحنفية ورواية أخرى عن مالك .



وفيما يلي بيان هذه المذاهب بشيء من التفصيل وأدلة أصحاب كل مذهب ومناقشتها .



وقد اعتمد أصحاب هذا الرأي على أدلة بعضها من الكتاب والسنة وبعضها من العقل والمنطق .

دليلهم من الكتاب :



قول الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) .^(١)

ووجه الدلالة من هذه الآية أنها تفيد إطلاق الحرية للبائع . والتسعير حجر عليه وإلزام له بصفة معينة في البيع . إذ قد لا يكون راضياً به فيكون كالأكل بالباطل الذي نهى الآية الكريمة عنه .



نوقش هذا الدليل بأن التسعير لا يخالف هذه الآية الكريمة . لأن التسعير ما هو إلا إلزام للتجار ببيع السلعة بسعر المثل الذي يراعى عند تحديده مصلحة البائع والمشتري ، وعلى هذا فلا يكون فيه أكل لأموال الناس بالباطل ، بل على العكس من ذلك نجد أن ترك الحرية المطلقة للتجار لبيعوا بأزيد من القيمة الحقيقية للسلعة مستغلين في ذلك حاجة الناس لها هو بعينه أكل أموال الناس بالباطل .

فالتسعير العادل الذي أذنت فيه الشريعة ليس فيه أكل المشتري مال التاجر بغير حق . لأن السعر يراعى فيه القيمة الحقيقية للسلعة مع إضافة كسب معقول للتاجر .

ويعتبر إجبار التاجر على البيع في هذه الحالة إكراهاً بحق ، ويكون من جنس إكراه المدين على بيع ماله لو فاء دينه .

فإن قيل : وما وجه الحق في إجبار البائع على البيع بسعر محدد ؟

قلنا : إن إرخاء الأسعار للمسلمين عامة ومنع الإجحاف بهم واستغلالهم من أهم الحقوق .



(١) الآية الكريمة من سورة النباء : ٢٩ .

ثانياً: دليلهم ملته

ما رواه أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رضي الله عنه - قال : (غلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - .



فقالوا : يا رسولَ اللَّهِ لو سَعَّرْتَ ؟

فقال : إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ الْمَسْعُرُّ وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَطْلُبُنِي أَحَدٌ بِمَظْلَمَةٍ ظَلَمْتُهَا إِيَّاهُ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ » رواه الحمسة إلا النسائي وصححه الترمذي .

ما روي عن أبي هريرة عند أحمد وأبي داود قال : جاء رجلٌ فقالَ : يا رَسُولَ اللَّهِ سَعَّرَ .



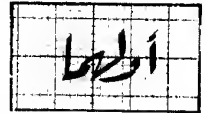
فقال : « بَلْ أَدْعُو اللَّهَ » .

ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ آخَرَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَّرَ .

فقال : « بَلْ اللَّهَ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ » .

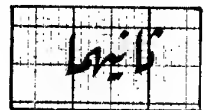
وجه الدلالة من هذين الحديثين : أنهما يدلان على تحريم التسعير ، ويتضح ذلك من وجهين :

أَن الرَسُولَ - صلى الله عليه وسلم - امتنع عن التسعير مع أن الصحابة طلبوا منه ذلك وتكرر الطلب منهم ومع ذلك لم يسعر ، فلو كان التسعير جائزاً لأجابهم إلى طلبهم .



وعلى هذا يكون التسعير غير جائز .

أَن الرَسُولَ - صلى الله عليه وسلم - علل امتناعه عن التسعير بأنه ظلم ، والظلم حرام . وعلى هذا يكون التسعير حراماً .





نوقش هذان الدليلان بأنهما لا يدلان على تحريم التسعير مطلقاً ، لأن امتناع الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن التسعير محمول على حالة خاصة وهي أن التجار في ذلك الوقت كانوا أهل تقوى وصلاح ، وكانوا يبيعون بأسعار مناسبة . والغلاء في ذلك الوقت لم يكن يرجع إلى جشع التجار وإنما كان ناتجاً عن قلة السلع المعروضة وكثرة الطلب عليها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم ينه عن التسعير صراحة فلم يقل : لا يجوز التسعير أو التسعير حرام أو نحواً من ذلك ، ولكن كل ما جاء في الحديثين أنه لم يسعر لأنه لم تكن هناك حاجة إليه .

وعلى هذا فليس في الحديثين ما يدل على عدم جواز التسعير في حالة جشع التجار وتجاوزهم الحد المعقول بالبيع بأكثر من قيمة المثل .

وفي الرد على من استدل بهذين الحديثين قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومن منع التسعير مطلقاً محتجاً بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ » » الحديث ، فقد غلط فإن هذه قضية معينة وليست لفظاً عاماً ، وليس فيها أن أحداً امتنع من بيع يجب عليه أو عمل يجب عليه ، أو طلب في ذلك أكثر من عوض المثل . ومعلوم أن الشيء إذا قل رغب الناس في المزايدة فيه . فإذا كان صاحبه قد بذله كما جرت به العادة ولكن الناس تزايدوا فيه فهنا لا يسعر عليهم . . . » .

ورد الإمام ابن القيم - رحمه الله - على من استدل بهذين الحديثين في منع التسعير ، بمثل ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية .



ثالثاً : حادثة عمر بن الخطاب

روى أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مر بحاطب بن أبي بلتعة بسوق المصلي وبين يديه غرارتان فيهما زبيب . فسأله عن سعرهما .



فقال له : مدان لكل درهم .

فقال له عمر : قد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زبيباً وهم يغترون بسعرك . فإما أن ترفع في السعر وإما أن تدخل زبيبك في بيتك فتبيعه كيف شئت .

فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطباً في داره فقال له : إن الذي قلت لك ليس بعزمة مني ولا قضاء وإنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد ، فحيث شئت فبع وكيف شئت فبع .

من هذه القصة : أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رجع عن التسعير والإلزام به بعدما رأى أنه أخطأ ، واعترف بأن ما قاله لحاطب بالسوق إنما كان اجتهداً منه . فدل ذلك على أن التسعير غير جائز .



المناقشة

نوقش هذا الدليل بأن هذه قصة رويت عن صحابي ، وقول الصحابي لا يستقيم للحجية إلا إذا كان مستنداً على نص من كتاب أو سنة . أما إذا اعتمد على الرأي المجرد فلا يكون حجة ، وإذا افترضنا أنه حجة فقد جاء للخليفة في هذه القصة رأيان :

الأول : الأخذ بالتسعير ، والثاني : الرجوع عنه ، وهو ما أخذ به أصحاب هذا المذهب واستندوا إليه في القول بعدم جواز التسعير .

ونقول لهم بأن هذه القصة جاءت في قضية خاصة وهي البيع بأقل من سعر السوق ، والراجح أنه لا يجوز التسعير في هذه الحالة لما فيه من المصلحة لعامة الناس بالبيع بسعر رخيص .

على أن المحتجين بقضية حاطب لم يأخذوا بما صح عن عمر - رضي الله عنه - في قضايا كثيرة حيث خالفوه في إجبار بني العم على النفقة على ابن عمهم ، وعق كل ذى رحم محرم إذا ملك ، وغير ذلك .

على أن هذا الأثر لا يصح عن عمر من رواية سعيد بن المسيب لأنه لم يسمع من عمر إلا نعيه النعمان ابن مقرن فقط .

وإنما الذي روي عن عمر - على فرض صحته - هو بخلاف ما ذهبوا إليه ، لأن عمر أراد بقوله : « إما تزيد في السعر » أي أن تباع من المكايل أكثر مما تباع بهذا الثمن ، حيث جاء من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب .

قال : « وجد عمر حاطب بن أبي بلتعة يبيع الزبيب بالمدينة .

فقال : كيف تباع يا حاطب ؟

فقال : مدين .

فقال عمر : تبتاعون بأبوابنا وأفئتنا وأسواقنا ، وتقطعون في رقابنا ، ثم تبيعون كيف شئتم . بع صاعاً وإلا فلا تباع في أسواقنا . وإلا فسيبوا في الأرض ثم أجلبوا ثم يبعوا كيف شئتم » .

فهذا هو أثر عمر مع حاطب في الزبيب كما يجب أن يظن بعمر .

فإن قالوا : إن في هذا ضرراً على أهل السوق .

قلنا : هذا باطل . بل في قولكم أنتم الضرر على أهل البلد كلهم ، وعلى المساكين ، وعلى هذا المحسن إلى الناس . ولا ضرر في ذلك على أهل السوق لأنهم إن شاءوا أن يرخصوا كما فعل هذا فليفعلوا . وإلا فهم أملك بأموالهم كما هذا أملك بماله .

وخلاصة القول : أنه ليس في قصة عمر بن الخطاب مع حاطب بن أبي بلتعة دليل على منع التسعير .

إبعا : الأدلة العقلية

وقد أراد أصحاب هذا المذهب تأييد ما ذهبوا إليه - من القول بمنع التسعير - بأدلة من العقل والمنطق

منها :

قالوا إن الناس مسيطرون على أموالهم والتسعير حكر عليهم ، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين ، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع



بتوفير الثمن .

نقول : إن الإمام ليس معنياً برعاية مصلحة فريق من الناس وهم التجار ، ولكنه معنى برعاية مصالح كل الأمة . فليس من العدل والإنصاف أن يترك الإمام الفرصة للتجار في الاحتكار واستغلال الناس بحجة عدم الحجر عليهم في التصرف في أموالهم . بل من مصلحة المسلمين إجبار التجار على البيع بسعر المثل . وليس في إلزامهم بالبيع بسعر المثل ظلم أو إجحاف بهم . حيث أن على الإمام مراعاة مصلحة التجار بتحديد سعر يتضمن ربحاً معقولاً لهم .

قالوا إن التسعير يمنع الجالبين عن القدوم بسلعهم إلى البلد حتى لا يجبروا على البيع بغير ما يريدون . وكذلك أهل السوق يمتنعون من بيع ما لديهم من السلع فيخفونها لبيعوها بالثمن الذي يرميهم . فينشأ عن ذلك ما يعرف بالسوق السوداء .



النافّة

نقول : إن ولي الأمر يملك من الوسائل ما يحمل به الجالبين على القدوم لبيع ما بأيديهم من السلع . ولديه القدرة على استخراج السلع من مخابئها . كما يمكنه أن يقوم هو بالجلب وبيع السلع بسعر التكلفة فيحمل بذلك التجار على بيع ما لديهم من البضائع . فيقضي بذلك على الاحتكار والاستغلال .

المخالصة

أن الرأي القائل بمنع التسعير رأي مرجوح لأنه أمكن مناقشة ما استدل به أصحابه من أدلة وتفنيد ما أوردوه من حجج .

وعليه يظهر لنا أنه ليس في الإسلام ما يمنع من التسعير طالما روعي فيه مصلحة جميع الأطراف من بائعين ومشتريين .

الرأي الثاني

القول بجواز التسعير فيما عدا قوت الآدمي وعلف البهائم

وقد اعتمد أصحاب هذا الرأي على ما يلي :

حديث أنس - رضي الله عنه - وفيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما سئل أن يسعر قال : « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ الْمُسَعِّرُ » . . . الحديث .



وحديث أبي هريرة وفيه قول الرسول - صلى الله عليه وسلم : « بَلَى اللَّهُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ » الحديث .

من هذين الحديثين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما امتنع عن التسعير في أقوات الآدميين وأعلاف البهائم لأنها أغلب السلع المتداولة في ذلك



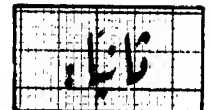
الوقت . فيحمل المنع من التسعير عليهما فقط .

المنافسة

نقول إنه ليس في الحديثين ما يدل من قريب ولا من بعيد على قصر منع التسعير على قوت الآدمي وعلف البهائم ، ولم يرد أن هاتين السلعتين يغلب وجودهما في السوق . وحمل الحديثين على هذا المعنى فيه تكلف وتحميل للألفاظ بمعان لا تحتملها .

هذا وقد سبق مناقشة هذين الحديثين بما يغني عن إعادته هنا .

قالوا إن تسعير الأقوات قد يدفع التجار إلى إخفاء السلع مما يؤدي إلى حدوث مجاعات ومفاسد أكبر مما ينتج عن عدم التسعير ، ولذلك لا يجوز تسعير الأقوات وعلف البهائم ، ويجب ترك الحرية للتجار يبيعونها كيفما شاءوا .



المنافسة

يناقش هذا الدليل بأن التسعير لا يعني وضع أسعار ثابتة للسلع يتعين الأخذ بها في كل زمان ومكان ، وإنما المراد بالتسعير هو وضع سعر لكل سلعة بعد معرفة قيمتها الحقيقية مع إضافة كلفة وصولها إلى أرض المشتري ثم إضافة نسبة معقولة من الربح للتاجر . وبهذا ينتفي حقوق الضرر بالتجار .

على أن لولي الأمر السلطة التامة في إلزام التجار بالبيع بالسعر الذي حدده لهم ، ومنعهم من إخفاء السلع عن الناس .

الخلاصة

إن القول بجواز التسعير فيما عدا قوت الآدمي وعلف البهائم قول مردود ، إذ أنه استند على حجج واهية أمكن الرد عليها .

وعلى هذا فليس هناك ما يمنع من تسعير الأقوات عند الأخذ بالتسعير ، بل على العكس فإنه كلما كانت الحاجة إلى السلعة عامة كان التسعير واجباً ، وليس هناك حاجة أشد من حاجة الناس إلى الأقوات .



الرأي الثالث

القول بجواز التسعير عند اغلال، ليجاز الأسعار وتواطئهم
على رفع السعر بقضض المستملكين ، فهذا يجب تدخل ولي الأمر
لرفع الضرر بالعدل الذي لهو منه متطلبات وحقوق الرعية على
الرأى ؛ فإن التسعير في هذه الحالة مصلحة عامة .

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما يلي :

أولاً قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ لَهُ مِنْ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَدْلٍ لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ ، فَأَعْطَى شَرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعُتِقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ » .

ثانياً من الحديث أن الشارع لم يعط المالك الحق بأخذ زيادة على القيمة حيث أوجب إخراج الشيء من ملكه بعوض المثل لمصلحة تكميل العتق ، فكيف إذا كانت حاجة الناس إلى تملك الطعام والشراب واللباس وغيره ؟

فهذا الذي أمر به النبي - صلى الله عليه وسلم - من تقويم الجميع بقيمة المثل إنما هو التسعير في الحقيقة حيث إنه من جنس سلطة الشريك في انتزاع الشقص المشفوع فيه من يد المشتري بثمنه الذي ابتاعه به لا بزيادة عليه لأجل مصلحة التكميل لواحد ، فكيف بما هو أعظم ؟

فحاجة المسلمين إلى الطعام والشراب واللباس وغير ذلك من مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه ، وتقدير الثمن فيها بثمن المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحرية الذي وجب على الشريك المعتق ، فلو لم يقدر فيها الثمن لتضرر بطلب الشريك الآخر ما شاء .

فإن عموم الناس بحاجة لشراء الطعام واللباس . فلو أعطي أرباب السلع الحرية في البيع بما يشاءون لكان ما يلحق الناس من الضرر أعظم وأفحش .

إن القول بالتسعير عند تجاوز ثمن المثل في البيع يحقق مصلحة الأمة بإرخاء الأسعار للناس وحمايتهم من جشع التجار واستغلالهم .



وبهذا يكون التسعير مشروعاً لما فيه من تحقيق مصلحة الجماعة التي تعتبر دليلاً صالحاً لبناء الأحكام عليها عند عامة العلماء .

إن القول بالتسعير فيه سد للذرائع . ومن الثابت أن سد الذرائع من الأدلة المعتمدة في الفقه الإسلامي وأصل من أصوله المعتمدة .



وسد الذرائع هو المنع من بعض المباحات لإفضائها إلى مفسدة . ومن المسلم به أن ما يؤدي إلى الحرام يكون حراماً . فترك الحرية للناس في البيع والشراء بأي ثمن دون تسعير هو أمر مباح في الأصل . ولكنه قد يؤدي إلى الاستغلال والجشع والتحكم في ضروريات الناس . فيقضي هذا الأصل الشرعي بسد هذا الباب بتقييد التعامل بأسعار محددة .

فإن قيل إن التسعير فيه تقييد لحرية التجار في البيع وهذا ضرر بهم . والضرر منهي عنه شرعاً .

نقول : إن الضرر الحاصل من منع التسعير أعظم بكثير من الضرر الناتج من إجبار التجار على البيع بسعر . ولا شك أن الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر .

وهكذا يتضح من كلام العلماء الذين أجازوا التسعير أنهم لم يميزوه لذاته بل لأنه إجراء وقائي لصد ظلم الظالمين واحتكار المحتكرين .



الخلاصة

إن القول بالتسعير وإلزام التجار بالبيع بثمن المثل عند تجاوزهم الأسعار — التي تحقق لهم ربحاً معقولاً — وظهور بوادر الجشع والاستغلال ، هو الرأي المختار الذي يجب العمل به والمصير إليه ، وذلك لقوة أدلته وسلامتها من الرد ، ولما فيه من تحقيق مصالح الأمة ودفع الضرر عن الناس .

المبحث الثالث

رأى شيخ الإسلام ابن تيمية في حكم التسعير

قال - رضي الله عنه - : « السعر منه ما هو ظلم لا يجوز ومنه ما هو عدل جائز ، فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بضمن لا يرضونه أو منعهم مما أباحه الله لهم فهو حرام ، وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بضمن المثل ، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب .

فمثل ما روى أنس قال : غلا السعر على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالوا يا رسول الله لو سمرت ؟ **فأما الأول**

فقال : إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ الْمُسَعِّرُ ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَا يَطْلُبُنِي أَحَدٌ بِمَظْلَمَةٍ ظَلَمْتُهَا إِيَّاهُ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ » رواه أبو داود وصححه .

فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم ، وقد ارتفع السعر إما لقلّة الشيء وإما لكثرة الخلق - فهذا إلى الله - فالزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق .

وأما الثاني فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها - مع ضرورة الناس إليها - إلا بزيادة على القيمة المعروفة ، فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل ، فيجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله به .

فشيخ الإسلام ابن تيمية - رضي الله عنه - لا يرى الأخذ بالتسعير مطلقاً وفي كل الأحوال ، وإنما يفرق بين حالتين :

حالة ما إذا كان الغلاء ناتجاً عن قلة العرض وكثرة الطلب دون أن يكون للتجار دخل في ذلك ، فهنا لا يرى الأخذ بالتسعير بل يراه ضرباً من ضروب الظلم والعدوان .

الأولى

حالة ما إذا كان الغلاء ناتجاً عن جشع التجار واستغلالهم للناس . فهنا يرى أن التسعير حلال بل واجب . ويتعين على ولي الأمر تحديد الأسعار — في هذه الحالة — حماية للناس من جشع التجار واستغلالهم .

الثانية

وهذا ما يتفق مع سماحة الشريعة الإسلامية وعدالتها ، لما فيه من جلب المصالح ودفع المفساد ورفع الظلم عن الناس .



الفصل الثاني

تفسير أفعال الأشخاص والعقائد

ينقسم الكلام في هذا الموضوع إلى قسمين رئيسيين :

الأول : تفسير أفعال الأشخاص

الثاني : تفسير العقائد

ونخصص لكل منهما بحثاً مستقلاً

المبحث الأول

تفسير أفعال الأشخاص

إن الإسلام بقواعده الراسخة ومبادئه الثابتة التي أرست دعائم حياة الفرد المسلم ، وجاءت بهديه وقيادته إلى سبل السعادة في الدنيا والآخرة ، قد جعل العمل فرضاً على كل مسلم وحث عليه ورغب فيه .

وكان الكثير من الأنبياء يكسب قوته من عمل يده ، وكان منهم النجار والحداد والطبيب وراعي الأغنام ، ولذا فقد قال نبي الرحمة - عليه الصلاة والسلام - : « مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ » . وقال - صلى الله عليه وسلم - : « مَنْ أَمْسَى كَالْأَنْثَى مِنْ عَمَلِ يَدِهِ أَمْسَى مَغْفُورًا لَهُ » . وسئل - صلوات الله وسلامه عليه - عن أفضل الكسب فقال : « بَيْعُ مَبْرُورٍ وَعَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ » .

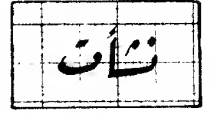
ولما كان العمل بهذه المثابة فقد أمر الدين الحنيف بإكرام العامل ومراعاة حقوقه ، فقد قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ » . وجاء في الحديث القدسي

عن رب العزة : « ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَنْ كُنْتُ خَصْمَهُ خَصَمْتُهُ . . . » ثم قال في الثالث : « وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُؤَقِّهِ أَجْرَهُ » .

وكما أمر الإسلام بالعمل وحث على حفظ حقوق العمال . فقد أوجب على العامل أن يؤدي عمله بأمانة وإخلاص وإتقان ، فقال - عليه الصلاة والسلام - : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ » .



تحديد أجور العمل



الدعوة إلى تحديد أجور العمال ووضع حد أدنى لها ، عندما قامت بعض التكتلات في الأسواق الدولية تعمل لصالح أصحاب الإنتاج ضد العمال ، فهي لم تترك للعمال حرية التعاقد بل فرضت عليهم الشروط التي تكون في صالحها دون مراعاة لمواهب العامل وقدراته الخاصة . أو مستوى المعيشة في البلد .

وكان العامل مكرهاً على قبول ما يحدده رب العمل من أجر - بدافع الفقر والعوز - وكانت عقود العمل التي تنشأ بذلك توصف بأنها « عقود إذعان » لأن الطرف القوي فيها يفرض على الطرف الضعيف ما يشاء من شروط مجحفة .

وقام العمال وبعض الباحثين في الاقتصاد الحديث بالدعوة إلى تحديد أجور العمل . وقام بعض المفكرين بالمناداة بوضع حد لهذا الظلم . وظهرت من ذلك عدة نظريات نوجزها فيما يلي :

١- نظرية حد الكفاف والأجر الحري

تقوم هذه النظرية على أساس عرض العمال للأجور ، ويكون تحديد الأجر بالحد الأدنى لحاجة العامل الضرورية لمعيشته هو وعائلته وإبقائهم على قيد الحياة .

على أن هذه النظرية لم تحل المشكلة لأن عرض العمال للأجور يؤدي إلى تنافسهم في عرض أجور أقل مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض أجورهم إلى حد الكفاف .

وقد أخذ بهذه النظرية كثير من باحثي الاقتصاد في الغرب كآدم سميث وكسناي وتركو . وقد انتقد آخرون تلك النظرية كما تنس حيث يعتقد بزيادة السكان إلى حد كبير وأن مستقبلهم تعس بسبب تزايدهم على العمل حيث يؤدي إلى انخفاض أجورهم وتزديدها .

٢- نظرية الإنتاجية للعمل

وتتحدد أجور العمال - بمقتضى هذه النظرية - بمقدار ما يتبقى من قيمة الإنتاج الصناعي بعد دفع حصة عناصر الإنتاج الأخرى من تكاليف وربح واحتياطي ، فإذا زاد الإنتاج زادت الأجور تبعاً لذلك .

وهذه النظرية فيها ظلم للعامل حيث إن أجره مرتبط بربح وخسارة المنشأة وارتفاع وانخفاض الأسعار . كما أنها لم تراعى ظاهرة العرض والطلب وهي ذات أثر كبير في مسألة تحديد الأجور .

وفوق ذلك فإن هذه النظرية مخالفة لما يجب أن يكون عليه العقد من أن الأجور تحدد مسبقاً قبل البدء بالعمل . أما جهالة الأجر فلا تجوز . وأمثلة تلك الصور ظلم وأكل للمال بالباطل فلا تصح . وقد قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيُعْلِمْهُ أَجْرَهُ » .

٣- نظرية المساومة

وتقتضي هذه النظرية بأن تحديد الأجور يتم بالمساومة بين أرباب العمل والعمال ، ويتدخل في تحديد الأجور الطلب على العمل وعرضه . فعندما تكون الأحوال الاقتصادية حسنة والطلب على العمال كبيراً لا يستطيع أصحاب العمل تجاهل طلبات العمال برفع الأجور ، وعلى العكس من ذلك ففي حالة سوء الأحوال الاقتصادية وقلة الطلب على العمال ، يضطر العمال إلى التنازل عن موقفهم وقبول أجور أقل .

وبهذا فإن نظرية المساومة لا تقول بفرض أجر معين . بل تقول إن واقع الحال يجب أن يكون هو الحكم . وأن هناك نظاماً واسعاً في الأجور . وأن تحديد الأجور يتم بالمساومة ، ويختلف باختلاف الزمان والمكان ومهارة العامل ودرايته وقدرته .



بيان حكم ذلك في الشريعة الإسلامية

الأعمال والمهن التي يحتاج إليها المجتمع ينظر إليها الفقهاء المسلمون - انطلاقاً من المفهوم الإسلامي المستمد من القرآن والسنة - نظرة اجتماعية وأخلاقية لا نظرة اقتصادية فحسب .



فهم يرون أن العمل واجب اجتماعي وفرض على الكفاية لا تتم مصلحة الناس إلا به ، فإذا لم يقم أحد بهذا

الواجب لحق المجتمع كله إثم على هذا التقصير . فيكون الوجوب قائماً ما دام المجتمع محتاجاً . وينتهي بقيام من يكفي المجتمع مثونة ذلك العمل . وهذا المفهوم الإسلامي مبني على فكرة وحدة المجتمع وتضامنه وتكافله . وعلى هذا .

فلا يجوز للعامل أن يفرض أجراً مرتفعاً مستغلاً في ذلك حاجة الناس إلى عمله .

كما ينبغي على الناس أن يعطوا العامل حقه دون نقص .

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجباً يجبرهم ولي الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بعوض المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم . . . والمقصود هنا أن ولي الأمر إن أجبر أهل الصناعات على ما يحتاج إليه الناس من صناعاتهم كالفلاحة والحياكة والبناء فإنه يقدر أجره المثل . فلا يمكن المستعمل من نقص أجره الصانع عن ذلك . ولا يمكن الصانع من المطالبة بأكثر من ذلك حيث تعين عليه العمل . وهذا من التسعير الواجب . . . » .

وخلاصة القول أن تحديد أجور العمال يكون واجباً في حالة الضرورة . وهي :

إما تكتل أصحاب الأعمال ضد العمال ليفرضوا عليهم شروطهم .

وإما تكتل العمال وتواطؤهم على فرض أجور مرتفعة مستغلين في ذلك حاجة الناس إليهم وإلى صناعاتهم .
فهنا يجب تحديد الأجور منعاً للجشع والاستغلال . وحفظاً لمصالح العمال وأصحاب الأعمال .



طريقة تحديد الأجور في الشريعة الإسلامية

يضطر ولي الأمر إلى وضع مستوى معين للأجور فإنه ينبغي أن يتم ذلك عن طريق هيئة تمثل العمال وأرباب العمل . تقوم بتقدير الأجر المناسب لكل مهنة أو حرفة ، وتراعى في تحديد الأجور مهارة العامل وإمكاناته وقدراته . مع مراعاة مستوى المعيشة في كل عصر ومصر .



فعند القيام بوضع جدول للأجور لكل مهنة يجب الإشارة إلى الفوارق الطبيعية في الذكاء والاستعداد الفطري والقدرة على التحمل . فلا يكون أجر العامل الكسول الذي يقوم بعمل تافه مساوياً لأجر العامل المجدد النشط الذي يؤدي عملاً على جانب كبير من الأهمية .

وبهذا يأخذ كل ذي حق حقه ، مما يؤدي إلى تحسين العمل كيفاً وزيادته كمّاً ، وتزول الضغائن والأحقاد

التي كثيراً ما تقوم بين العمال وأرباب العمل ، وتحل محلها المحبة والوثام . وبهذا تتحقق مصلحة المجتمع ويعم الرخاء .

■ والإسلام في هذا قد سبق المنظمات العمالية والهيئات الدولية التي تزعم أنها تحمي حقوق الإنسان والتي أشارت في المادة الثالثة والعشرين من وثيقة إعلان حقوق الإنسان الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة على « ضرورة جعل الأجور عادلة تكفي معيشة العامل وعائلته بصورة كريمة لائقة بالإنسان » .

■ فالإسلام قد سبقها إلى ذلك في صورة لم يعرف لها العصر الحديث مثيلاً حيث قدر أن للعامل جميع متطلبات الحياة الإنسانية الأساسية ، فقد قال المستورد بن شداد بن عمرو : سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : « إِنْ كَانَ لَنَا عَامِلٌ فَلْيَكْتَسِبْ زَوْجَةً » ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيَكْتَسِبْ خَادِمًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَكْتَسِبْ مَسْكَنًا » .

وعلى ضوء هذا الحديث يمكن أن نقدر أجور العمال في إطار مطالب الحياة الرئيسية .

فأين هذا من تلك النظريات الاقتصادية التي تنادي بجعل الأجور على حد الكفاف ، أو تربطها بالإنتاج الذي يؤدي إلى الجهالة والغرر . ويفضي إلى الشقاق بين العامل ورب العمل .

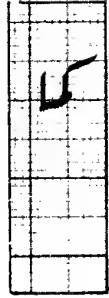
فصلى الله على محمد ما أرحمه بأمرته وأرافه بهم . وصدق الله تعالى حيث يقول : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ) .^(١)



المبحث الثاني

تسجير أجنحة العقارات

أن الناس بحاجة إلى الغذاء والكساء فهم بحاجة إلى المسكن الذي يأويهم ويقيهم القر والحر . وكما يوجد فئة من الناس تحتكر الأقوات وتتحكم فيها نجد فئة أخرى تقوم ببناء المساكن وتتحكم في تأجيرها بفرض أجور باهظة لا يقوى على دفعها الكثير من الناس . ففي هذه الحالة يجب تحديد أجور العقارات منعاً من الاستغلال والاحتكار والتعسف في استعمال حق التملك .



ويقصد بتحديد أجور العقار تقييم منافعها ، فقد تكون الحاجة إلى منافع العقارات لا إلى أعيانها ، فإذا كانت هناك حاجة عامة لهذه المنافع التي يملكها بعض الناس فعليهم بذلك بأجرة عادلة لا غبن فيها ولا إجحاف بأي طرف من الأطراف .

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية : « ونظير هؤلاء صاحب الخان والقيسارية والحمام ، إذا احتاج الناس إلى الانتفاع بذلك ، وهو إنما ضمنها ليتجر فيها ، فإذا امتنع من إدخال الناس إلا بما شاء ، وهم محتاجون ، لم يُمكن من ذلك وألزم ببذل ذلك بأجرة المثل ، كما يلزم الذي يشتري الحنطة ويطحنها ليتجر فيها . . . » .

فيجب تحديد الإيجارات إذا كان ارتفاعها نتيجة لاحتكار أرباب العقار للمساكن وتواطئهم على رفع أجورها .

أما في حالة ما إذا كان ارتفاع الإيجارات ناتجاً عن قلة المساكن وكثرة الطلب عليها ، فإن تحديد الإيجارات هنا يكون ضرباً من ضروب الظلم والعدوان ، فضلاً عن أنه يحد من نشاط الحركة العمرانية في البلاد ، كما هو الحال في بلادنا فإن ارتفاع إيجارات المساكن ليس نتيجة لاتفاق أصحابها على رفعها ، وإنما سببه في الغالب قلة العقار المعد للإيجار والكثرة الهائلة من طالبي الاستئجار .

طريقة تحديد الإيجارات

أنه في حالة ما إذا كان ارتفاع الإيجارات ناتجاً عن جشع أصحاب العقارات وتواطئهم على رفعها ، تعين على ولي الأمر تحديد هذه الإيجارات منعاً من الاستغلال .



وعند تحديد الإيجارات يجب على ولي الأمر أن يجمع أصحاب الشأن - من مؤجرين ومستأجرين - وأهل الخبرة المختصين بالإسكان، ويناقشهم في الأمر؛ ويعرف منهم أسباب ارتفاع الإيجارات ، وما ينفقه أصحاب العقارات على تشييدها من مواد البناء وسعر الأرض، مع مراعاة ما يتمتع به كل عقار من مميزات من حيث الموقع ونوع البناء والمرافق وما إلى ذلك، حتى يتوصل إلى تحديد أسعار للإيجارات ترضي الجميع، فلا يكون فيها ظلم للمستأجر ولا إجحاف بالمؤجر .

ولا بد أن يكون جميع من وكل إليهم النظر في هذا الأمر من أهل التقوى والصلاح حتى يؤمن عليهم من محاباة طرف دون طرف .

ولكن هل يكون الإيجار الذي حدده ولي الأمر لازماً ما دام العقار قائماً بغض النظر عما يحدث من تغير الظروف وتبدل الأحوال ؟

فيما يبدو لنا أنه يجوز رفع قيمة الإيجار إذا تغيرت الظروف وتبدلت الأحوال ، كأن ارتفعت أسعار السلع ارتفاعاً كبيراً ، وزادت الدخول والمرتبات زيادة ملحوظة ، وارتفع مستوى المعيشة مما جعل الإيجار المتفق عليه شيئاً ضئيلاً لا يتناسب مع مستوى الأسعار العام ، مما يجعل المالك يشعر بالظلم والغبن الفاحش . وهذا بلا شك يتفق مع العدالة الإسلامية والقاعدة الشرعية التي أرساها الرسول - صلى الله عليه وسلم - في قوله : « لا ضَرَر ولا ضِرَار » .

فصل الثالث

الزام ولي الأمر بسعر السوق وعدم النقص عنه

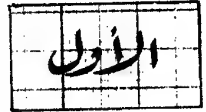
فيما سبق أن لولي الأمر - في حالة إغلاء التجار الأسعار - أن يلزم التجار بالبيع بسعر معين لا يتجاوزونه وإلا تعرضوا للعقاب .



ولكن ما الرأي فيما إذا باع أحد التجار بضاعته بسعر أقل من السعر الذي تباع به في السوق ؟

ذهب الفقهاء في ذلك إلى رأيين :

أن لولي الأمر أن يتدخل فيمنع التجار من البيع بأقل من سعر السوق ، وهذا مذهب بعض المالكية وحكي ابن قدامة أنه مذهب مالك .



ليس لولي الأمر أن يتدخل في هذه الحالة ليلزم التجار بالبيع بسعر السوق ، وهو مذهب جمهور الفقهاء .

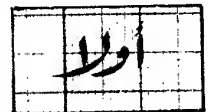


وفيما يلي نتناول هذين الرأيين بشيء من التفصيل مع بيان أدلة كل رأي ومناقشتها :

الرأي الأول

استند أصحاب هذا الرأي إلى أدلة أهمها :

ما رواه مالك بن أنس عن يونس بن سيف عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب مرَّ بحاطب بن أبي بكتعة وهو يبيعُ زيباً له بالسوق فقال له عمرُ : « إِمَّا أَنْ تَزِيدَ فِي السَّعْرِ وَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَ مِنْ سَوْقِنَا » .



وجوب الاستئصال

من هذه القصة أن عمر بن الخطاب أمر حاطباً بالبيع بسعر السوق أو القيام منه ، مما يدل على مشروعية الإلزام بالبيع بسعر السوق وعدم النقص عنه .
ويجاء عن ذلك بأن هذه القصة جاءت في رواية أخرى عن الشافعي : أن عمر بن الخطاب بعدما أمر حاطباً بالرفع من السوق ذهب إليه في داره وقال له : « إن الذي قلت لك ليس بعزمة مني ولا قضاء ، وإنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد ، فحيث شئت فبع ، وكيف شئت فبع » .

ومن هذا يتبين لنا أن عمر - رضي الله عنه - عندما أمر حاطباً بالبيع بسعر السوق وعدم النقص عنه إنما كان اجتهداً منه ، ثم تراجع عن موقفه عندما تبين له خطؤه .

النكاح

أن بيع أحد التجار بسعر يقل عن سعر السوق ربما يؤدي إلى الخصومة والمنازعة بينه وبين أهل السوق من التجار .

ويجاء عن ذلك بأن وقوع الخصومة والمنازعة بسبب البيع بسعر أقل من سعر السوق ، إنما هو مجرد احتمال ، ولو حدث فإن لولي الأمر سلطة القضاء على الخصومات والمنازعات .

النكاح

أن التجار قد يضطرون إلى مجارة البائع الذي يبيع بأقل من سعر السوق فيؤدي ذلك إلى خسارتهم .

ويجاء عن ذلك بأن التاجر الذي يبيع بأقل من سعر السوق إذا كان يبيع بأقل من ثمن المثل فسوف يزول من السوق بسبب خسارته ، أما إذا كان يبيع بزيادة قليلة على ثمن المثل (أي أنه يقنع بربح قليل) فإن التجار إذا جاروه في ذلك يكون فيه مصلحة لعامة الناس .



الرأي الثاني

مضى

أصحاب هذا الرأي أن البيع بأقل من سعر السوق فيه مصلحة لعامة الشعب من المستهلكين ، لأنه يضطر بقية التجار إلى خفض أسعارهم مما يؤدي إلى رخص الأسعار بصفة عامة فيعم الرخاء ، وهذه مصلحة كبرى ، والإلزام بالبيع بسعر السوق قضاء على هذه المصلحة فلا يجوز .

وقد يقال إن الذي يبيع بأقل من سعر السوق قد يقصد الإضرار بأهل السوق من التجار وذلك بإفلاسهم .

ويجاء عن ذلك بأن فرداً واحداً أو بضعة أفراد لا يتمكنون من إفلاس جميع التجار ، ولو فرض تحقق ذلك وظهر هذا القصد وجب على ولي الأمر التدخل والإلزام بسعر السوق .

وقد يقال أيضاً بأن البيع بأقل من سعر السوق ربما يمنع الجالبين عن الجلب ، لأنهم إذا علموا بمن يبيع برخص امتنعوا عن جلب بضائعهم .

ويجاء عن ذلك بأن هذا مجرد فرض ممن لا يعرف حال الأسواق والتجار ، ومع ذلك لو فرض تحقق ذلك فإن ولي الأمر يستطيع - بما لديه من إمكانيات - جلب البضائع وطرحها في الأسواق وبيعها بسعر التكلفة فيعم بذلك الرخاء بين الناس .



الرأي الرابع

مما سبق يتضح لنا أن الرأي الرابع هو رأي جمهور الفقهاء القائل بعدم تدخل ولي الأمر في حالة البيع بسعر أقل من سعر السوق لما في ذلك من مصلحة عامة للناس .

كما تبين لنا عدم صحة الرأي الأول نظراً لضعف أدلته حيث سبق أن أجبتنا عن كل دليل منها .
والله ولي التوفيق . . .

الفصل الرابع تنظيم التسعير

يُضمن لهذا الفصل ثلاثة مباحث :
الأول : الحالات التي يجب فيها التسعير
الثاني : ضرورة الاستعانة بأهل الخبرة في التسعير
الثالث : مراقبة الأسعار من قبل ولى الأمر

المبحث الأول الحالات التي يجب فيها التسعير

التسعير في كل الأوقات والأحوال ، وإنما يتعين الأخذ به في حالات معينة تتحقق فيها
حكمة إيجابه وتُحصّل منها نتيجة تشريعه .



وسبب تحديد هذه الحالات التي يجب الأخذ فيها بسياسة التسعير أن الضرورة تقدر
بقدرها ، والتسعير كقيد يوضع على حرية التعامل إنما يأتي للضرورة ودفعاً للحرص ،
ومن ثم يجب أن يكون بقدر الضرورة التي تستوجبه .

وأهم الحالات التي يجب فيها التسعير عند القائلين به هي :

- ١ - عند حاجة الناس إلى السلعة .
- ٢ - في حالة الاحتكار .
- ٣ - في حالة حصر البيع في أناس مخصوصين .

٤ - في حالة تواطيء البائعين وتآمرهم على المشتريين أو العكس .

وفيما يلي نتناول هذه الحالات بشيء من الإيضاح :



١- حاجم الناس إلى السلعة

يكون الناس في حاجة ماسة إلى سلعة معينة يجب على ولي الأمر تسعيرها خشية استغلال التجار هذه الحاجة إلى السلعة فيرفعون سعرها ، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه ، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس بحاجة ماسة ، فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل ، ولهذا قال الفقهاء : من اضطر إلى طعام الغير أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله ، ولو امتنع عن بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره » .



وإنما يجب التسعير في مثل هذه الحالة لأنه علاج لحاجة عامة ، ولذلك يقول ابن تيمية : « ما احتاج إلى بيعه وشرائه عموم الناس فإنه يجب ألا يباع إلا بثمان المثل ، إذا كانت الحاجة إلى بيعه وشرائه عامة ، وإن ما احتاج إليه الناس حاجة عامة فالحق فيه لله » .

ويقصد بحقوق الله في الفقه الإسلامي ما نعينه اليوم بالحقوق العامة ، ولا شك أن ضمان الحقوق العامة تهون في سبيله المنافع الشخصية والأطماع الفردية .

وبعبارة أخرى فإن كفالة حق المجتمع في الحصول على حاجياته الأساسية التي يشترك في الاحتياج إليها جميع أفرادها أو أكثرهم كالحبذ والغذاء بصفة عامة ، تستوجب تسعير هذه الأشياء طالما ظلت حاجة الناس إليها عامة ، وذلك مخافة استغلال الباعة هذه الحاجة .



٢- احتكار السلعة

بالاحتكار حبس الشيء عن البيع والتداول بقصد إغلاء سعره .



والاحتكار محرم بدليل قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : « لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَطَاطِيءٌ » وقوله : « مَنْ احْتَكَرَ حِكْرَةً يُرِيدُ أَنْ يُغْلِيَ بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ »

فَهُوَ خَاطِئٌ ، وَقَدْ بَرِئْتُ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ « وقوله أيضاً : « مَنْ احْتَكَرَ طَعَاماً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرِيَءٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرِيَءٌ اللَّهُ مِنْهُ » .

ولا شك أن القرآن الكريم جاء صريحاً في النهي عن كثر الذهب والفضة ، وجاء صريحاً في الأمر بتداول المال ومنع الاستغلال .

وفضلاً عن تلك النصوص الصريحة القاطعة في النهي عن الاحتكار فإن القواعد العامة للشريعة الإسلامية القاضية بالعدل والتيسير على الناس بنفي الحرج والمشقة ودفع الضرر عنهم تفيد النهي عن الاحتكار لما فيه من الإضرار بالناس .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ومثل ذلك - أي من حيث كونه منكراً يمنع - الاحتكار لما يحتاج إليه الناس ، لما روى مسلم في صحيحه « لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ » فإن المحتكر هو الذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيجسه عنهم ويريد إغلاءه عليهم ، وهو ظلم للخلق المشترين ، ولهذا كان لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل » .

فالإكراه على البيع بقيمة المثل هو التسعير ، وفي حالة الاحتكار مع حاجة الناس إلى المادة المحتكرة تشتد الحاجة إلى التسعير .



٣- حكمة الحصر

تلجأ بعض الدول والمجتمعات إلى حصر البيع في أناس مخصوصين بالنسبة لبعض المواد أو في بعض الظروف والأحوال ، بصرف النظر عن حصول ذلك بحق لفائدة المستهلكين أو حصوله استبداداً وتحكماً واستغلالاً .



ومثل هذه الحالة قد تمكن البائعين الذين قصر عليهم البيع من رقاب المشترين ، وقد عالج ابن تيمية - رحمه الله - مثل هذه الحالة بقوله : « . . . وأبلغ من هذا أن يكون الناس قد التزموا ألاّ يبيع الطعام أو غيره إلا أناس معروفون ، لا تباع تلك السلع إلا لهم ثم يبيعونها هم ، فلو باع غيرهم ذلك منع - فهنا يجب التسعير عليهم بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل ، ولا يشترون أموال الناس إلا بقيمة المثل . . . فالتسعير في مثل هذا واجب بلا نزاع . . . » .

وإيجاب التسعير في هذه الحالة يعلل بأنه اتخاذ ما يلزم شرعاً لتفادي الظلم ودفعه ، وهي حالة تشبه الاحتكار إلا أن الفارق هو جواز ترخيص الدولة لجهة معينة أو لفرد معين بالاستئثار بإنتاج أو توزيع مادة أو سلعة معينة ، فيتعين على الدولة في مثل هذه الحالة أن تقرر مثل هذا الترخيص بتسعير جبري لهذه المادة أو السلعة دفعاً لاحتمالات الاستبداد بالمستهلكين من جانب صاحب الامتياز أو المرخص له .



٤ - حالة التواطؤ

هذه حالة مزدوجة تتمثل في تواطئ البائعين وتآمرهم على المشترين بالبيع بسعر معين يتحقق لهم فيه ربح فاحش ، أو على العكس قد يتواطأ المشترون على أن يشتركوا فيما يشتره أحدهم حتى يهضموا حق البائعين .

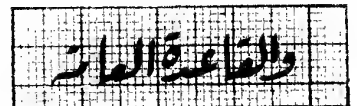
وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « وقد منع غير واحد من الفقهاء كأبي حنيفة وأصحابه القسام الذين يقتسمون العقار وغيره بالأجرة أن يشتركوا ، فإنهم إذا اشتركوا والناس محتاجون إليهم أغلوا عليهم الأجر ، فمنع البائعين الذين تواطؤوا على ألا يبيعوا إلا بثمن قدره أولى ، وكذلك منع المشترين إذا تواطؤوا على أن يشتركوا فيما يشتره أحدهم حتى يهضموا سلع الناس أولى » .

وقال ابن القيم - رحمه الله - : « ولا ريب أن هذا أعظم إثماً وعدواناً من تلقى السلع وبيع الحاضر للبادي ومن النجش » وهي من المعاملات المنهى عنها نهياً صريحاً في الإسلام .

ونحن نعتقد أن حالة تواطئ البائعين تنطوي تحت حالة الاحتكار بمعنى الامتناع عن البيع إلا بسعر فاحش ، وإن كانت تزيد عليها بأنها لا تكون حالات فردية وإنما تأخذ صورة تآمر وتوافق على السعر الباهظ إغناً للمشتريين ، الأمر الذي يوجب فرض التسعير من جانب الدولة .

وكذلك في الصورة العكسية وهي تواطئ المشترين إضراراً بأرباب السلع ، يجب فرض التسعير عليهم دفعاً للضرر ، فالدولة الإسلامية لا تترك أحداً يححف بحق أحد .

في الحالات التي يجب فيها التسعير أنه كلما استولى على التجار الجشع . ويمكن من تنويعهم الطمع ، وسيطرت عليهم الأنانية ، وعمدوا إلى الاحتكار والاستغلال ، تعين على ولي الأمر التدخل بتحديد الأسعار .



المبحث الثاني

الاستعانة بأهل الخبرة في التسعير

يتمكن ولي الأمر من تحديد سعر مناسب لا يكون فيه ظلم لأحد الطرفين - البائع والمشتري - لا بد أن يستعين في ذلك بأهل السوق من التجار ، وبأهل الخبرة في هذا الشأن كرجال الاقتصاد .



فليس لولي الأمر أن يفرض على التجار سعراً لا يرضونه ، كأن يأمرهم بالبيع بأقل مما اشتروا به أو بمثله ، وكذلك ليس من حقه أن يعطي التجار أرباحاً هائلة على حساب المشتري ، بل عليه أن يجمع التجار ويعرف مقدار ما يشترون به ، ويستعين بأهل الخبرة في تقدير الربح المناسب للتجار وللمشتري .

وفي هذا الشأن يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « . . . وأما صفة ذلك عند من جوزه فقال ابن حبيب : ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء - المراد تسعيه - ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم فيسألهم :

كيف يشترون ؟

وكيف يبيعون ؟

فينالهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا ، ولا يجبرون على التسعير ، ولكن عن رضا . ونقل عن أبي قوله : ووجه ذلك أنه بهذا يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة والمشتري ، ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ولا يكون فيه إجحاف بالناس ، وإذا سعر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار وإخفاء الأقوات وإتلاف أموال الناس » .

وليس المقصود بالرضا من جانب البائعين أن يكون السعر موافقاً لهواهم محققاً لمصلحتهم الشخصية ، ولكن المقصود هو أن يكون السعر عادلاً وغير مجحف بالبائعين ، أي يتحقق لهم فيه ربح معقول .

واشترط أن يكون السعر عادلاً في التسعير الإسلامي أمر لا بد منه ، لأن التسعير ما جُعل إلا رفعا للظلم فلا يسوغ أن يكون هو في ذاته ظلماً .

■ وانتفاء صفة العدل عن التسعير يدعو إلى التهرب منه ومخالفته ، وقد يؤدي إلى توقف التجار عن الاتجار في السلعة التي لا يتحقق لهم في سعرها ربح معقول . وهذا ما توقعه أشهب فيما رواه عن الإمام مالك في صاحب السوق يسعر على الجزارين . . . لحم الضأن بكذا ، ولحم الإبل بكذا وإلا خرجوا من السوق ، قال : « إذا سعر عليهم قدر ما يرى من شرائهم فلا بأس بهم ، ولكن أخاف أن يقوموا من السوق » .

■ فكل سعر يحدد جزافاً بدون مناقشة أصحاب السلعة للوقوف على كيفية شرائها وتكاليف نقلها إلى غير ذلك ، يؤدي إلى تنفير البائعين من التجارة وإشعارهم بالظلم ، والإسلام دين عدل ومساواة لا يهضم حق أحد ولا يرضى بأن يهضم أحد .



المبحث الثالث

مراقبة الأسعار

التسعير كضرورة تقتضيها المصلحة العامة لا يحقق الهدف المنشود منه ، وهو رعاية مصالح الناس ومنع الاستغلال والاحتكار ، إلا إذا صاحبه مراقبة دقيقة من قبل ولي الأمر لمنع التجار من التلاعب بالأسعار .



فمهمة ولي الأمر لا تقف عند تحديد الأسعار بل تتعداه إلى مراقبة الأسعار وتفقد الأسواق بصفة دائمة حتى يطمئن إلى أن البيع والشراء يتم وفقاً لما حدده لهم .

والذي يمثل ولي الأمر في القيام بمهمة مراقبة الأسواق إنما هو المحتسب المختص بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا شك أن مخالفة التسعير والغلو في الأسعار من المنكرات التي يناط بالمحتسب إنكارها والنهي عنها والعقاب عليها .

ورقابة الأسعار والإشراف على الأسواق من أهم واجبات المحتسب ، فهو ينظر في مراعاة أحكام الشرع . ويشرف على نظام السوق ، ويكشف على الموازين والمكاييل منعاً للغش والتطفيف .

ومما لا شك فيه أن النفوس البشرية مجبولة على الطمع والجشع في كل زمان ومكان ، فإذا ترك لها الزمام دون رقابة أر تفتيش لم تقم وزناً للأنظمة والقوانين .

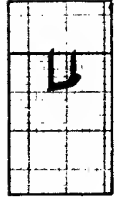
ولهذا فقد اهتمت حكومتنا الرشيدة بهذا الأمر وأولته ما يستحق من عناية ، فأصدرت بشأنه القرارات التي تنظمه ، ونخص بالذكر منها قرار مجلس الوزراء رقم ٦٨٠ الصادر في ١٥/٥/١٣٩٧هـ والذي ينص على ما يأتي :

« يعهد إلى كل من سمو وزير الداخلية ومعالي وزير التجارة باتخاذ الاجراءات المشددة لمراقبة الأسعار في الأسواق ، والحيلولة دون حدوث أي زيادة في الأسعار ، والضرب على أيدي العابثين بها بشدة رادعة » .

الفصل الخامس

عقوبة مخالفة التسعير

كان ولي الأمر معنياً برعاية مصالح الناس والنظر فيما تستقيم به شئون حياتهم من تحديد أسعار السلع ومراقبة الأسواق ، كان عليه أيضاً تقرير عقوبة رادعة للمخالف الذي لا يمثل للأوامر ، إذ أن طاعة ولي الأمر واجبة فقد قال الله تعالى : (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)^(١) . ومخالفة ولي الأمر تعتبر معصية تستوجب العقوبة .



والمعاصي تنقسم بالنسبة للعقوبات إلى قسمين :

- (أ) قسم فيه عقوبة محددة كالحدود والقصاص والديات والكفارات .
- (ب) قسم ليس فيه عقوبة محددة ، بل متروك شأنها لأولياء الأمر والقضاة يفرضون منها في كل حالة ما يناسبها من عقوبات تسمى بالتعزيرات .
- وهذا القسم يدخل تحته عقوبة مخالفة التسعير .

وأنواع العقوبات التعزيرية كثيرة أهمها : الزجر والجلد والنفي والحبس والعزل والتشهير والعقوبة بالمال .

فلولي الأمر أن يختار من هذه العقوبات ما يراه ملائماً لردع مخالف التسعير ، لأن الناس يتفاوتون فمنهم من يكفي لردعه الزجر والتوبيخ ، ومنهم من لا يردعه إلا الحبس والجلد . كما أن اختلاف الزمان له تأثير في اختلاف العقوبة ، فما كان رادعاً في الزمن الماضي قد لا يكفي لردع الناس في زمننا الحاضر .

وقد روى عن أبي هريرة أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وقف على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً .

فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ؟

(١) الآية الكريمة من سورة النساء : ٥٩

فقال : أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ .

قال : أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ . مَنْ غَشَا فَلَيْسَ مِنَّا .

وكان الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يضرب بالدرة من رآه يأتي منكراً مما يستوجب التعزير .

ولهذا قال الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - « إن عقوبات التعزير تختلف مقاديرها وصفاتها بحسب كبر الذنوب وصغرها ، وبحسب حال المذنب في قلته وكثرته » .

وقال ابن القيم - رحمه الله - : « يتغير التعزير بحسب اقتضاء المصلحة له زماناً أو مكاناً أو حالاً ، ويختلف تقدير العقوبة فيه حسب خطر الجريمة وتأصلها في نفس المجرم »

والعبرة - بصفة عامة - في التعزير ، بكل ما فيه إيلاام الإنسان من قول أو فعل .

ومن رحمة الله تعالى بعباده أن وكل تقدير عقوبة التعزير عموماً إلى الحاكم ليراعي ظروف مرتكب الجريمة وزمانه ، لهذا تجد أن الشريعة الإسلامية فيها من السعة والعموم والشمول والمرونة ما يسمح بتطبيقها في كل زمان ومكان . ويكفي أنها شريعة من عند الله الرحمن الرحيم الذي يعلم السر وأخفى .



عقوبة مخالفة التسعير في المملكة العربية السعودية

كانت - ولا زالت - حكومة جلالة الملك حفظه الله تعمل كل ما في وسعها لتحقيق مصالح الناس ، وحمايتهم من الاستغلال والجشع ، لذلك فقد خولت الوزراء المختصين (وهم وزراء الداخلية والتجارة والزراعة والصحة والصناعة والكهرباء) بوضع الأسعار المناسبة للسلع ، واعتبرت مخالفة هذه الأسعار جريمة تستوجب العقاب .



وقد جاء في الفقرة (ثانياً) من قرار مجلس الوزراء رقم ٨٥٥ الصادر في ١٣٩٦/٥/٢٦ ما نصه :

« يعاقب بغرامة من خمسة آلاف إلى خمسين ألف ريال ، ومصادرة فرق السعر ، مع إغلاق المحل بالشمع الأحمر من ثلاثة أيام إلى شهر أو إيقاف المخالف من ثلاثة أيام إلى شهر أو جميعها ، مع مصادرة السلع المضبوطة ، ونشر القرار على نفقته في إحدى الجرائد المحلية :

أ - كل من باع مادة من المواد التموينية بأكثر من السعر المحدد لها في قرار وزير التجارة ، أو قام بإنقاص وزنها المحدد .

- ب - كل من باع إحدى المواد المحدد لها نسبة ربح للتاجر بقرار من وزير التجارة إذا تم البيع بما يجاوز هذه النسبة .
- ج - كل من قام بتخزين سلعة أو أكثر أو منعها عن السوق بقصد رفع السعر .
- د - كل من امتنع عن بيع سلعة من السلع أو فرض أي قيد على بيعها .
- هـ - كل مصنع محلي أو معمل بلوك أو منجرة باع أو عرض للبيع منتجاته بأكثر من السعر الذي تحدده وزارة الصناعة والكهرباء .
- و - كل من باع أو عرض للبيع المنتجات الزراعية المحلية من الخضروات وكذلك منتجات مزارع الدواجن والألبان ومنتجاتها بأكثر من السعر الذي تحدده وزارة الزراعة » .
- وهذه من العقوبات التعزيرية التي تقرها الشريعة الإسلامية ، والأمر متروك للحاكم في مضاعفة العقوبة أو التخفيف منها حسب ما تقتضيه المصلحة ، فلا يتحتم الوقوف عند العقوبات الواردة في هذا النص .
- والله ولي التوفيق .

الخاتمة

من خلال بحثنا لموضوع التسعير واستعراض آراء الفقهاء وما استندوا إليه من أدلة على النحو السابق يتضح لنا: أنه يتعين القول بالتسعير إذا توافر شرطان: أحدهما ألا يكون سبب الغلاء هو كثرة الطلب وقلة المعروض من السلع ، والثاني أن تكون حاجة الناس للسلعة عامة .

فكلما كانت مصالح الناس ومنفعتهم العامة في التسعير تعين اتخاذه ، وهذا أمر نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان ، ويتسع تطبيقه ويضيق بحسب قوة الوازع الديني في النفوس ومدى متانة الأخلاق في المجتمع .

فاذا اندفعت حاجة الناس وقامت مصلحتهم بدون التسعير فلا داعي له لما فيه من تقييد لحرية التعامل الذي هو من المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية .

أما إذا كانت حاجة الناس لا تندفع إلا بالتسعير ولا تتحقق مصلحتهم إلا به ، كان واجباً على الحاكم أن يسعر عليهم تسعير عدل لا وكس فيه ولا شطط .

والله الموفق .

د. محمد بن أحمد العلي

صادر ومراجع هذا البحث

أولاً : القرآن الكريم .



ثانياً : التفسير :

- ١ — تفسير القرآن العظيم لابن كثير .
- ٢ — تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) .
- ٣ — الجامع لأحكام القرآن للقرطبي .



ثالثاً : اللغة :

- ١ — الصحاح للجوهري .
- ٢ — تهذيب الصحاح للزنجاني .
- ٣ — القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز آبادي .
- ٤ — المعجم الوسيط .



رابعاً : السنة :

- ١ — صحيح البخاري .
- ٢ — فتح الباري في شرح البخاري لأحمد بن حجر العسقلاني .
- ٣ — صحيح مسلم بشرح النووي .
- ٤ — المسند للإمام أحمد بن حنبل .
- ٥ — الفتح الرباني لأحمد عبد الرحمن البنا .
- ٦ — مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري .

خامساً : الفقه :

- ١ - المغني لابن قدامة .
- ٢ - الكافي لابن قدامة .
- ٣ - الإقناع لموسى الحجاوي المقدسي .
- ٤ - كشف القناع على متن الإقناع لمنصور البهوتي .
- ٥ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني .
- ٦ - حاشية ابن عابدين لمحمد أمين الشهير بابن عابدين .
- ٧ - فتح القدير لكمال بن الهمام .
- ٨ - مغني المحتاج إلى شرح المنهاج للشيخ محمد الشربيني .
- ٩ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي .
- ١٠ - المنتقى شرح موطأ مالك لسليمان الباجي .
- ١١ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لمحمد الطرابلسي المغربي .
- ١٢ - المحلي لابن حزم الظاهري .



سادساً : المراجع العامة :

- ١ - مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية جز ٢٨ .
- ٢ - الحسبة في الإسلام لابن تيمية .
- ٣ - آراء ابن تيمية في الدولة لمحمد المبارك .
- ٤ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم الحوزية .
- ٥ - التكافل الاجتماعي للشيخ محمد أبو زهرة .
- ٦ - محاضرات في نظام الحكم في الإسلام لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد العال عطوة رئيس قسم السياسة الشرعية بالمعهد العالي للقضاء بالرياض .
- ٧ - التعزيز في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد العزيز عامر .
- ٨ - التسعير في الإسلام - تأليف البشري الشوريجي .
- ٩ - رسالة الإجارة والأجور للشيخ علي بن محمد التركي - .



الفهرس

صفحة

- ١ - مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ ٢٠٠
- ٢ - الْفَصْلُ الْأَوَّلُ ٢٠٣
- ٣ - مَعْنَى التَّسْعِيرِ وَحُكْمُهُ ٢٠٣
- ٤ - الْمَبْثُ الْأَوَّلُ : تَعْرِيفُ التَّسْعِيرِ ٢٠٣
- ٥ - الْمَبْثُ الثَّانِي : حُكْمُ التَّسْعِيرِ ٢٠٥
- ٦ - الرَّأْيُ الْأَوَّلُ : عَدَمُ جَوَازِ التَّسْعِيرِ مُطْلَقًا ٢٠٦
- ٧ - الرَّأْيُ الثَّانِي : جَوَازُ التَّسْعِيرِ فِيمَا عَدَا قُرْآنَ الرَّبِّ وَعِلْفَ الْبَرَاءِ ٢١٢
- ٨ - الرَّأْيُ الثَّلَاثُ : جَوَازُ التَّسْعِيرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى عَدَلِ الْأَسْطَارِ ٢١٤
- ٩ - الْمَبْثُ الثَّلَاثُ : رَأْيُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي تَيْمِيَّةَ فِي حُكْمِ التَّسْعِيرِ ٢١٦
- ١٠ - الْفَصْلُ الثَّانِي ٢١٨
- ١١ - تَسْعِيرُ أَجُورِ الْأَشْخَاصِ وَالْعَقَارَاتِ ٢١٨
- ١٢ - الْمَبْثُ الْأَوَّلُ : أ- تَسْعِيرُ أَجُورِ الْأَشْخَاصِ ٢١٨
- ١٣ - ب- بَيَانُ حُكْمِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ٢٢٠
- ١٤ - ج- طَرِيقَةُ تَحْدِيدِ الْأَجُورِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ٢٢١
- ١٥ - الْمَبْثُ الثَّلَاثُ : أ- تَسْعِيرُ أَجُورِ الْعَقَارَاتِ ٢٢٣
- ١٦ - ب- طَرِيقَةُ تَحْدِيدِ الْإِيجَارَاتِ ٢٢٤

صفحة

٢٤٥	الفصل الثالث
١٥ -	الزام ولي الأمر بالبيع بسعر السوق وعدم النقص عنه ٢٤٥
١٦ -	الرأي الأول: لولي الأمر أن يدخل فيمنع التجار من البيع بأقل من سعر السوق ٢٤٥
	سعر السوق .
١٧ -	الرأي الثاني: ليس لولي الأمر أن يدخل فيمنع التجار من البيع بسعر السوق ٢٤٦
٢٤٨	الفصل الرابع
١٨ -	تنظيم التسعير ٢٤٨
١٩ -	المبحث الأول: الحالات التي يجب فيها التسعير ٢٤٨
٢٠ -	المبحث الثاني: الاستعانة بأهل الخبرة في التسعير ٢٣٢
٢١ -	المبحث الثالث: مراقبة الأسعار ٢٣٤
٢٣٥	الفصل الخامس
٢٢ -	عقوبة مخالف التسعير ٢٣٥
٢٣ -	عقوبة مخالف التسعير في المملكة العربية السعودية ٢٣٦
٢٤ -	الخاتمة ٢٣٨
٢٥ -	مصادر البحث ٢٣٩